العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت

إعداد

د.خالد مخلف الجنفاوي

أستاذ مشارك علم الاجتماع والجريمة – أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت

ملخص الدراسـة

هدفت الدّراسة معرفة العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقا لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت ، وتحديد قدرة أو مقدرة هؤلاء العاملين في الحد من هذه العوامل. تمثل نوع الدراسة في الدراسة الوصفية / التحليلية. وكان منهجها المسح الاجتماعي الشامل . تم إجراء الدراسة خلال العام ٢٠١٩م، وتم جمع البيانات خلال شهر ديسمبر ٢٠١٩ م من جميع العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، وبلغ عددهم (٢٢).

ومن أهم نتائج الدّراسة أن هناك عوامل عديدة ومتنوعة ومتفاعلة معا تؤدي وتدفع الشخص إلي العودة إلي الجريمة (منها : العوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتشريعية ...). أيضا توصلت الدراسة إلي أن العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت لديهم قدرة متوسطة في الحدّ من العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة.

ومن أهم توصيات الدّراسة زيادة الاهتمام بخدمات الرعاية اللاحقة أو التتبعية لمساعدة المفرج عنهم من التوافق مع المجتمع مرة أخرى وعدم العودة إلي الجريمة مرة أخري ، وزيادة الأبحاث المرتبطة بموضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، العودة للجريمة، العاملون في أقسام الخدمة الاجتماعية ، المؤسسات الإصلاحية

Factors Leading to a Return to Crime According to the Trends in the Social Service Departments In The Correctional Institutions in Kuwait

ABSTRAC

The study aimed to identify the factors leading to a return to crime according to the orientation of workers in the social work departments in the correctional institutions in Kuwait, and determine the ability of these workers in reducing these factors. The type of the study represented in the descriptive / analytical study. Its scientific method was a comprehensive social survey. The study was conducted during the year 2019, and the data was collected during the month of December 2019 from all workers in the social work departments in the correctional institutions in Kuwait, and the number (22).

One of the most important results of the study is that there are many factors, diverse and interactive together lead and motivate the person to return to crime (including: psychological, economic, social, legal, legislative...). The study also found that workers in social work departments in the correctional institutions in Kuwait have a moderate ability to reduce the factors leading to a return to crime.

One of the most important recommendations of the study is to increase the interest in aftercare services or follow-up services to help the released from compatibility with the community again and not to return to crime again, and increase research related to the subject of the study.

Keywords:
crime, return to crime, workers in social work departments, correctional institutions.

مقدمة:

الجريمة (Crime) مثل أي مشكلة أمنية واجتماعية واقتصادية لها نفس خصائص المشكلات، ومنها : أنها متعددة ومتنوعة ومتداخلة وترجع إلي عوامل عديدة متفاعلة وتؤدي إلي نتائج سلبية عديدة ... أيضا الجريمة مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى لها نفس خصائص الظواهر ومنها أنها نسبية وزمنية وتاريخية وحتمية ... ، فلا يكاد يخلو منها أي مجتمع إنساني، وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها وأنواعها والأساليب المستخدمة في تنفيذها، وتختلف من مجتمع لآخر، ومن زمن لآخر (أبو النصر ، ٢٠١٩).

تعتَبَر الجرائم والعودة مرة أخري لها بشكل عام أحد الهموم التي تعاني منها كل المجتمعات بلا استثناء. فلقد أراد الله لمجتمعاتنا أن تحيا حياة كريمة، حياة الأمن والأمان، حياة يأمن كل فرد من أفراد المجتمع على نفسه وعرضه وماله، ولأجل هذا الغرض حرَّم الله الاعتداء على الأنفس والأعراض والأموال.

وتختلف الأسباب والدوافع وراء ارتكاب الجرائم وتكرارها، فهي كثيرة ومتعددة ومتنوعة ومتداخلة ومتفاعلة ومتشعبة ولا يمكن حصرها في عامل واحد أو عدد من العوامل. وتؤدي هذه العوامل في النهاية إلى هذا السلوك غير السوي والذي يقوم فيه فرد أو جماعة بالاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم، فالأمر يتطلب وضع حل لانتشار هذه الجرائم لمنع آثارها السلبية حيث يؤدي إلى افتقار الشعور بالأمن نتيجة للقلق المرتبط باحتمال فقد الأمان والممتلكات وعليه يجب الاهتمام بالوقاية قبل العقاب ويتم ذلك بإعلاء قيم الأمانة وغرس ذلك في نفوس الأبناء والأجيال الجديدة(الخوالدة، ٢٠٠٥).

كما يرى (Pamela..et..al, 2007) بأن التفاوت في الطبقات الاجتماعية، ينشئ الحقد والضغينة من قبل فئات المجتمع الفقيرة، فالفقراء ينظرون إلى الأغنياء بشيء من الحسد، وبهذا ينشئ لديهم إحساس بضرورة الوصول إلى ما يتمتعون به من ثراء، وبهذا تكون هذه الطبقة الفقيرة مهيأة لأن تحاول أن تصل إلى ما وصوله سواء بشكل مشروع أو بغيره، وإن عدم قيامهم بالطرق المشروعة للوصول إلى هذه الطبقة، يجعلهم مهيئين نفسياً لأجل القيام بأعمال غير مشروعة لأجل الحصول على ذلك، مما يضطرهم إلى القيام بارتكاب الجريمة وتكرارها أيضاً.

ويقصد ببساطة بالعود للجريمة تكرارها ، على أن يكون قد اقترف جرماً سابقاً أو كان لديه سابقة بذلك، ويمكن ان يكرر الجاني الجريمة نفسها وبذا تسمى العود الخاص، وتسمى أيضاً العود العام والتي تمثل ارتكاب جريمة أخرى بخلاف الأولى، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذه الدراسة. كما وأن تكرار الجريمة مرده للكثير من العوامل ، والتي قد تكون عوامل نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو حتى قانونية وتشريعية، وهذا فعلاً ما سيتم التعرف عليه من خلال هذا البحث.

وهذه الدّراسة تأتي بشكل دقيق لأجل التعرف على موضوع " العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة"، مع تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في الحد من هذه العوامل.

مشكلة الدّراسة وتساؤلاتها:

يعزز الشعور بمشكلة هذه الدراسة الحالية من خلال نتائج دراسة المغيضيب (٢٠٠٤) التي أشارت إلى أن نسبة العَوْد إلى الجريمة في سجون الدول العربية، وصلت إلى أكثر من (٤٠%) كما تعززت أيضاً من خلال نتائج دراسة غانم (١٩٩٩) التي أشارت إلى أن نسبة العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء المؤسسات العقابية في كل من الأردن ومصر وتونس قد بلغت في هذه الدول مجتمعة ٢٥% وأن ٥٧% من النزلاء لديهم اتجاهات إيجابية نحو العَوْد إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم، وفي نفس السياق أشار العوران في دراسته (٢٠١٠) إلى أن نسبة العَوْد في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بلغت عام ٢٠٠٨ (٦٥%). وبالنسبة للكويت للأسف لا توجد أرقام أو نسب تحصر عدد المفرج عنهم وقاموا بالعودة إلي الجريمة مرة أخري.

وانطلاقاً من توصية (مداني، ٢٠٠٨) والتي أكدت على ضرورة البدء بإجراء دراسات جديدة مرتبطة بالجريمة، تأتي هذه الدراسة لأجل التعرف على العوامل المؤدية لارتكابها والعود بتكرارها. والدراسة الحالية تؤكد علي أن التعرف على العوامل المؤدية إلى الجريمة والعودة إليها خطوة رئيسية وهامة ، إذ أن التعرف على مكامن هذه العوامل يُعدّ الخطوة الأولى في مواجهتها أو حلها. كما تحاول الدراسة أن تقدم رؤية شمولية في دراستها للعوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وذلك من وجهة نظر العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية في الكويت.

هذا ويحتاج العائدين لارتكاب الجريمة للكثير من الاحتياجات لأجل الحدّ من تصرفاتهم السلوكية، وهذه الجوانب قد تمس جوانب الحياة المختلفة، وهذه الفئة بحاجة ماسة لمن يساعدهم لأجل حل المشكلات التي تواجههم، وهذا من المؤمل أن يقوم به العاملين بأقسام الخدمة الاجتماعية بالمؤسسات الإصلاحية بالكويت. هذا ويمكن صياغة مشكلة الدّراسة الحالية من خلال طرح التساؤلات التالية :

١- ما أهم العوامل المؤدية للعود للجريمة من وجهة نظر العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت ؟

٢- ما قدرة أو مقدرة العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت في الحدّ من العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة ؟

فروض الدراسة :

١-توجد فروق ذات دلالة إحصائية للعوامل المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير النوع (ذكر، أنثى) .

٢-توجد فروق ذات دلالة إحصائية للعوامل المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير العمر أو السن. ٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية للعوامل المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير مكان العمل.

٤-توجد فروق ذات دلالة إحصائية للعوامل المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير عدد سنوات العمل أو الخبرة.

أهداف الدراسة:

تتجسد أهداف هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

١- رصد أهم العوامل المؤدية إلي العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت.

٢- التعرف على مستوي قدرة أو مقدرة العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت في الحدّ من العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة.

أهميّة الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة بأنها موجهة لمعرفة العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة من وجهة نظر العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية بالكويت، وكيف يمكن تفاديها أو تقليلها أو الحد منها. كما وتظهر أهميّة الدّراسة من خلال التالي :

-**الاهميّة النظرية:** تتجسد أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء حول موضوع الدراسة الحالي، وكما أنهُ وعلى -حد علم الباحث - هناك قلة في الدراسات التي تناولت موضوع البحث لدى الكليات الجامعية وبالأخص المرتبطة بدور بالعود للجريمة بدولة الكويت، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لإثراء البحث العلمي في مجال موضوع الدراسة، كما يمكن لهذه الدراسة أن تحقق الآتي:

١. هذه الدراسة تفتح المجال أمام دراسات ميدانية أخرى تتناول متغيرات أخرى غير التي تم تناولها في هذه الدراسة.

٢. تعظيم وزيادة الوعي بأهمية الأسباب المؤدية للعود للجريمة، ومحاولة وضع حلول لها.

-**الأهميّة العملية:**

من المتوقع أن تستفيد من هذه الدّراسة الفئات الآتية:

- **العاملون في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية:** يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لأجل التعرف العوامل المؤدية للعود للجريمة، الأمر الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في وضع حلول لها ، سواء علي مستوي الوقاية أو العلاج.
- **متخذوا القرار:** يمكنهم وضع استراتيجيات وسياسات للحدّ والتغلب على العوامل المؤدية للعود للجريمة.

مجالات أو حدود الدّراسة:

الزمانيّة : تمت هذه الدراسة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٩ .

المكانية : أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية بالكويت.

البشرية : جميع العاملون في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية بالكويت.

التعريفات الإجرائية:

الجريمة: هي فعل غير سوي ومخالف للقانون، وتكون العقوبة المقدرة وفقاً للجرم المقترف.

العود للجريمة: عبارة عن القيام بتكرار ارتكاب جريمة، سواء أكانت مشابهة للسابقة أو مختلفة.

المؤسسات الإصلاحية : المؤسسات الإصلاحية هي المؤسسات والتي تستهدف السجناء بإعادة تأهيلهم اجتماعياً ونفسياً ومهنياً وإصلاحهم سلوكياً.

العاملون في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية: وهم العاملين في المؤسسات الإصلاحية بالكويت خلال العام ٢٠١٩م ، وهم القائمين على تعديل سلوك النزلاء في المؤسسات الإصلاحية بهدف ضمان عدم تكرار والعود للجريمة.

الإطار النظري:

وجدت الجريمة منذ وجود الإنسان على وجه هذه البسيطة، ولا يخلو مجتمع مهما منظماً ومتحضراً من وجودها، ومع وجود الجريمة وجد العقاب كجزاء عن ارتكابها، ونظراً لارتباط الجريمة بحقوق الإنسان فقد كانت النتيجة وجود المسؤولية عن إلحاق الأذى بالآخرين،فالقاعدة الفقهيه أن في حيث من يضر بحقوق الآخرين يوقع بحقه عقوبه تؤثر على حقوقه، لأن هدف العقوبة أسمى من ان تكون مجرد عقاب، فوجود العقاب حماية لأرواح الناس وحقوقهم من كل تعد، ذلك لتحقيق الردع العام والردع الخاص ،لما به من إصلاح وتهذيب وتأهيل لنفس المجرم لكي يعود للمجتمع مواطنا صالحا، وبه تكون المساواة والتوازن السليم بين الحقوق. وكان العقاب في بداية الأمر طريقا فردياً من خلال المجني عليه أو أهله وعشيرته فكان كل يأخذ حقه بيده وعن طريق أقاربه ولما استشرى الطغيان في استيفاء الحقوق أدى ذلك لامتداد الجريمة(بدوي، ٢٠٠٣).

والجريمة تعتبر إن من أدق قضايا المجتمع ومن أكثرها تعقيدا، حيث شغلت عقول المفكرين منذ قديم الأزل، إلا أن أساليب المفكرين القدامى في مواجهة هذه القضية كانت تقوم على التنكيل بالشخص المذنب باعتباره خطراً يهدد سلامة وأمن المجتمع، إلا أن هذا الأسلوب لم يفلح في حل هذه القضية، واستمرت المحاولات حتى جاءت مبادئ التربية الحديثة تنادي بضرورة نبذ فكرة العقاب للمذنبين، وأصبح الاتجاه إلى تقويم سلوك هؤلاء الأفراد كي يصبحوا أفراداً أسوياء، يفيدون المجتمع ويساهمون في تطويره ورقيه وازدهاره (شفيق، ١٩٩٦).

وبمرور الزمن ووجود الدولة تطورت النظرة العقابية، بعد طول غياب التنظيم. وبالتالي الانتقال من التأرية إلى الإصلاح والتهذيب واحترام الإنسانية، حتى في الدولة المنظمة اختلف من سالف عهدها إلى الآن فكانت مقتصرة على تنفيذ العقوبة وبأي صورة كانت وبالنتيجة كان الفشل للمجرم بعد خروجه للمجتمع،

أما في الدولة الحديثة وسياستها الجنائية الحديثة التي تقدم عليها فقد تغير الحال حتى تغير اسم مكان تنفيذ العقوبة من السجن إلى مركز التأهيل والإصلاح الذي يمكن المحكوم عليه من العمل أثناء تنفيذ العقوبة ليرد صالحا إلى مجتمعه.

ماهية الجريمة:

هناك تعريفات عديدة للجريمة منها :

١- الجريمة هي " فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً" (السعيد، ٢٠٠٠).

٢- الجريمة هي " كل فعل يستوجب تحمل المسؤولية الجنائية تكفل القانون بيانه وفرض عقوبة على مرتكبه" (بدوي، ٢٠٠٣).

٣- الجريمة هي " كل فعل يدخل صاحبه تحت طائلة القانون، ويرى البعض أنها مرض اجتماعي وبالتالي يحتاج الجاني إلى علاج مثل العقاب " (محيا، ٢٠٠٣).

٤- الجريمة كل نشاط خارجي لإنسان، سواء تمثل في فعل أو امتناع ، يفرض له القانون عقاباً، ويقصد بالعقاب هنا" العقوبات" بالمعنى الذي حدده وبينه المشرع من خلال قانون العقوبات.

وبهذا فإن الجريمة هي عبارة عن سلوك غير سوي، معاقب عليه قانونياً، وهذه العقوبة تمثل عملية الردعّ لمرتكبها، لأجل عدم القيام بتكرارها، إلا أنه في حال العود للجريمة وتكرارها، فإن ذلك يمكن رده لمجموعة من العوامل النفسية أو الاقتصادية أو السياسية ..الخ، وهذا ما سيتم تناوله في العناوين الآتية.

العوامل أو الأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم :

يرى جابر(٢٠٠٦) بأن هناك عدة أسباب كامنة لارتكاب الجرائم، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

١- الكثافة السكانية العالية .

٢- التفاوت الاجتماعي بين أفراد الشعب فهناك أشخاص يتمتعون بمستوي علمي ومالي مرتفع وآخرون يعيشون في الحضيض .

٣- ضعف الرقابة الأسرية وقلة الوعي .

٤- الانفتاح على العالم الغربي وانتشار الأفلام على شاشات الفضائيات والانترنت.

٥- انتشار البطالة بين صفوف المواطنين مما أدى لانخفاض المدخولات.

٦- تزايد نسبة البطالة لا يعني بالضرورة ازدياد نسبة الجريمة أو الانحراف إلا أن من شان ذلك أن يساهم في نمو هذه الظاهرة بشكل أو بآخر.

المراحل التي تمر بها الجريمة :

لا تقع الجريمة دفعة واحدة عادة، بل تمر بعدة مراحل قبل أن يبدأ الفاعل بتنفيذها، فتبدأ فكرة تترد في الذهن، أي تختلج في نفس الفاعل، سرعان ما تستقر في ذهنه وتتحول الفكرة إلى تصميم، فيصمم عليها

ويعزم على تحقيقها، وهي في كل ذلك لا تعدو أن تكون أمراً داخلياً ليس له وجود خارجي، فإذا ما استقرت فكرة الأجرام في نفس الفاعل وصمم وعقد العزم على تنفيذ الجريمة، يأتي دور التحضير، أي لابد من أن يقوم بتهيئة الوسيلة اللازمة لارتكاب الجريمة، فيحضر السلاح أو المفتاح إلى غير ذلك من الوسائل التي تختلف باختلاف الجريمة التي ينوي على ارتكابها، فإذا ما أتم الفاعل إعداد الوسائل اللازمة يبدأ دور التنفيذ وقد يستطيع أن يستمر في تنفذها دون ان تحول بينه وبين مسعاه ظروف خارجة عن إرادته، فيكون نشاطه في تحقيق الجرمية قد انتهى بتحقيقه النتيجة الإجرامية التي قصدها .

ويمكن إيجاز المراحل التي تمر بها الجريمة على النحو الآتي(السعيد، ٢٠٠٠):

أولاً: مرحلة التفكير والتصميم على ارتكاب الجريمة :

إن تصور الجريمة التفكير والعزم عليها هو أول أدوار الجريمة، لذلك تسمى هذه المرحلة بالمرحلة النفسية للجريمة، حيث أن الجريمة فيها محض فكرة أو مجرد إرادة وحيث أن هذه الإرادة الإجرامية هي مصدر القلق والاضطراب في المجتمع، وهي المصدر الذي ينبعث منه الإجرام، وما دامت الجريمة لا تزال في هذه المرحلة، أي لا تزال فكرة تختلج في نفس الفاعل، فإن جميع قوانين العقوبات متفقة على عدم إدخال هذه المرحلة في الشروع وبالتالي لا عقاب عليها. إذا فالقانون لا يتدخل لا يفرض العقاب إلا على الأفعال التي تتخذ مظهراً خارجياً أي تلك التي تظهر إلى العالم الخارجي، والعلة في عدم العقاب على هذه المرحلة، إن الإرادة الإجرامية، مادامت في دائرة التفكير، فإنها لم تحدث اضطراباً يستلزم تدخل القانون، كما أن النوايا والأفكار أمور نفسية من الصعب إن لم يكن من المستحيل إثباتها، والتأكد من وجودها، لأن هذه المرحلة ليس لها أي مظهر مادي.

وبالإضافة على ذلك فإن عدم العقاب على هذه المرحلة تشجيع للأفراد للعدول عن الجريمة، وترك طريق الإجرام، قبل البدء بتنفيذ المشروع الإجرامي، وقد يبدو للباحث للوهلة الأولى بأن المشرع يعاقب على بعض صور التفكير والتصميم على ارتكاب الجريمة، ولكن الواقع غير ذلك فالقانون لا يعاقب على مجرد العزم والتصميم وإنما على الفعل الخارجي، فالفاعل في هذه الحالة لم يقف عند مرحلة التفكير والتصميم، بل أعلن عن اتفاقه، وبالتالي تجاوز مرحلة التفكير والتصميم إلى مرحلة التنفيذ الكامل للجريمة، كون المشرع ونظراً لأهمية هذه الجرائم فقد رأى تجريم مجرد العزم على ارتكاب الجريمة باعتبارها جريمة قائمة بذاتها وليس باعتبارها مرحلة من مراحل الجريمة(نجم، ٢٠٠١).

ثانياً: مرحلة التحضير للجريمة :

هي مرحلة تتوسط التفكير في الجريمة والتصميم عليها، وبين البدء في تنفيذها، ويمكن تعريف الأعمال التحضيرية للجريمة بأنها تلك الأعمال التي يتهأ بها الجاني لتنفيذ الجريمة، فهي مظهر خارجي من التصميم والتفكير الجنائي، ولكنها لا تدخل في تنفيذ الجريمة، إذا الأعمال التحضيرية هي كل فعل يحصل به الجاني على وسيلة ارتكاب الجريمة، كشراء السلاح أو تجهيز المادة السامة أو شراء الأدوات أو

الآلات، كما تشمل الأعمال التحضيرية كذلك كل فعل يضع به الجاني نفسه في الموضع الذي يمكنه من الإقدام بعد ذلك على تنفيذ الجريمة، كإتخاذه مكاناً في سيارة لنقل الأشخاص لسرقة بعض ركابها، أو سيره في الطريق الموصل إلى مسكن المجني عليه حيث ينوي قتله، وبتعبير أعم يراد بالأعمال التحضيرية كل فعل يهدف به الجاني إلى خلق الوسط الملائم لتنفيذ الجريمة.

كما أن الغاية من عدم العقاب على الأعمال التحضيرية تتمثل في ترك الباب مفتوحاً أمام الأفراد للعدول عن الجريمة، وهذه الغاية مهمة في السياسة الجنائية إذ أنها تحقق مصلحة المجتمع بدرجة كبر مما يحققها العقاب على جريمة وقعت فعلاً. وعلى الرغم من عدم العقاب على الأعمال التحضيرية لكونها لا تعد شروعاً في الجريمة إلا أنه لا شيء يحول دون العقاب عليها بوصفها جريمة مستقلة، ويكون ذلك عندما تشكل هذه الأعمال خطورة على أمن المجمع فيكون العقاب على هذه الأعمال اعتبارها جرائم مستقلة، وليس باعتبارها مرحلة من مراحل الجريمة(السعيد، ٢٠٠٠).

المرحلة الثالثة : المرحلة التنفيذية " الشروع " :

إذا جاوز الفاعل مرحلة العمل التحضيري إلى للجريمة وبدأ في تنفيذها، تدخل المشرع بالعقاب أي أن انتقال الجاني من مرحلة التحضير على مرحلة التنفيذ هو انتقال من حالة الإباحة إلى حالة التجريم والعقاب، فإذا بدأ الفاعل في التنفيذ وتمكن من تحقيق النتيجة الإجرامية المعاقب عليها فتقع الجريمة كاملة، وقد يعجز الفاعل عن تحقيق هذه النتيجة بسبب عوامل خارجة عن إرادته فيعتبر فعله شروعاً في الجريمة(المجالي، ٢٠٠٠).

العود للجريمة وماهيتها:

يعرف العود للجريمة بأنه القيام بمخالفة أو جرم أكثر من مرة، وبالتالي فهي عملية التكرار، وبهذا يعرف العود بأنه الشخص الذي تم الحكم عليه بجريمة سابقة، وقام بأفعال وأعمال مرتبطة بنشاطات إجرامية (الجميلي، ٢٠٠١). وبهذا فإنه يشترط صدور حكم سابق قضائي عليه وأن يكون الحبس، وفيما يخص علماء الاجتماع فإن العود يمثل تكرار المخالفات الاجتماعية التي تؤثر بشكل سلبي على المجتمع.

وبهذا فإن العود يعني " القيام بارتكاب جريمة أخرى تم القيام بتنفيذ عقوبة سابقة عليه بغض النظر عن مدة العقوبة السابقة"، والعود نوعان الخاص والعام، فالخاص يتمثل في القيام بتكرار جريمة من نفس النوع السابق كأن يقوم بالسرقة، ومن ثم يقوم بتكرار السرقة مرة أخرى، أما فيما يخص العود العام فتتمثل في القيام بارتكاب جرائم تختلف بطبيعتها عن الجرائم التي اقترفها سابقاً، كأن يقوم بالمشاجرة أو تعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم المعاقب عليها قانوناً(السدحان، ١٩٩٦).

النظريات المفسرة للعود للجريمة:

هناك عدة نظريات تعتبر من النظريات المرتبطة بالعود للجريمة، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

نظرية السمات:

ترى نظرية السمات بان هناك سمات شخصية وخصائص معينه تفرض على الأفراد وتحفزهم نحو الإدمان، وقد جرت محاولات عديدة من أجل تحديد سمات شخصية المدمن وفقاً لأنماط الشخصية وميزاتها، وتتضمن هذه الميزات : حالة الكآبه المتدنية الدرجة؛ حب الاختلاط بالآخرين، ومشاعر الوضاعة (الإحساس بضعة النفس وهوانها) والمختلطة باتجاهات السمو والفزع والاعتمادية على الغير ولا يوجد إتفاق بين أصحاب هذه النظرية على سمات معينة إلا الزعم بان المتعاطين لديهم خلل في شخصياتهم، وبالتالي ينظر إليهم على أنهم مرضى نفسيون ومرضى اجتماعيون ولديهم شخصيات غير منضبطة(Berkowitz..et..al,2015).

النظرية السلوكية النفسية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم العالم النمساوي سيجموند فرويد(١٨٥٦-١٩٣٩) أن شخصية الفرد لا تتأثر كثيرا بالوراثة، أو بتكوين الجسم، بل تتأثر إلى حد كبير بالعوامل النفسية التي يخضع لها الفرد خلال مرحلة الطفولة، وذلك نتيجة للعلاقات الخاصة والتصرفات المتبادلة بين أفراد الأسرة، حيث تبقى رواسب هذه الحوادث عالقة بشخصية الفرد وذاكرته وتنغرس جذورها في حياته العاطفية، وتصبح واقعا لا شعوريا لسلوكه وتصرفاته، فإذا كانت حياة هذا الشخص في طفولته قاسية ومليئة بالمتاعب والمشكلات داخل عائلته، فان ذلك ينعكس على حياته في مراحل عمرية لاحقة، وهذا يؤدي بدوره إلى سلوكه سلوكا منحرفا، وبالتالي قد يرتكب الجريمة.

وبالعكس إذا كان الطفل يعيش ضمن عائلة يسودها جو من المحبة والألفة، فان ذلك ينعكس إيجابا على سلوكه عندما يبلغ ويصبح راشدا (العيسوي، ٢٠٠٤). كما يؤكد فرويد أن الغريزة الجنسية هي مصدر لأي عمل يقوم به الإنسان ويصدر عنه، وقد أطلق عليها اسم (الليبدو) واعتبرها الأساس لجميع الرغبات والغرائز الإنسانية.

إن كثيرا من رغبات الإنسان التي تحركها الغريزة لا يستطيع إشباعها، فيضطر إلى كبتها في العقل الباطن نتيجة للصراع النفسي الذي يقوم في جهازه النفسي، ومن ثم تختزن هذه الصراعات والآلام في منطقة اللاشعور، وتبقى هناك تبحث عن منفذ لها، قد يتمثل في ارتكاب الجريمة.

هذا وقد خلص فرويد إلى أن السلوك الفردي إنما هو خلاصة التفاعل بين ثلاثة مظاهر تقوم عليها النفس البشرية، وهي(المرصفاوي، ١٩٧٣):

١- الذات:وهي ذلك القسم من النفس الذي يحوي الميول الفطرية، والاستعدادات الموروثة والنزعات الغريزية، وتقف هذه الرغبات والميول فيما وراء الشعور، أو ما يسمى بالعقل الباطن(اللاشعور).

٢- الأنا:هو الجانب العاقل من النفس، وهو أيضا الجانب الشعوري، الذي يلمس الواقع، ولذلك فهو يحاول أن يقيم نوعا من الانسجام والتأليف والتكيف بين النزعات الفطرية الغريزية من جهة، وبين العادات والتقاليد والمبادئ الاجتماعية من جهة أخرى.فان جانبه التوفيق عمدا إما إلى التسامي بالنشاط الغريزي، أو المحاربة وكبته في منطقة اللاشعور.

٣- الأنا العليا:وهو القسم الذي يمثل الجانب المثالي من النفس البشرية، ففيه توجد المبادئ السامية، وتكمن الروادع التي تولدها القيم الدينية والخلقية والاجتماعية، وهذا القسم يعرف بالضمير، ومهمته مراقبة الأنا ومساءلتها عن أي تقصير في أداء وظيفتها والتوجيه للنزعات الفطرية.

كما ويرى أصحاب هذه النظرية ان العود للجريمة يتم بناء على آليات التعلم السلوكي بأنواعه كافة، وذلك عن طريق التعزيز الإيجابي أو السلبي أو الحوافز. وهناك من العلماء من ينقض هذه النظرية بناء على أن القيام بالأعمال الإجرامية تمثل هروباً من الواقع، وليس حصولاً على تعزيز إيجابي. ويمكن النظر إلى القيام بالجريمة على أنه عملية تعلم اجتماعي، تتم عن طريق التفاعل الاجتماعي، والاسباب المؤدية إلى العود للجريمة هي أسباب مركبة، وغالباً ما تكون ذات إرتباطات متبادلة مع عوامل أخرى (Bright, et..al, 2013..).

نظرية الوصم الاجتماعي :

يرى القائمين على هذه النظرية بأن الانحراف هو صناعه اجتماعيه، ويقصدو بذالك القواعد والظروف والصفات الفرديه. ورد الفعل من قبل المجتمع يعمل كفاصل بين المنحرف وغير المنحرف ، وقد يكون كلا السلوكين متشابها، وقدلا يكون السلوك المنحرف موجودا أو حقيقيا. كما يقول بيكر وهو من أكثر علماء نظريات الوصم شهره .أن رد الفعل الذي يؤمن بوجود الانحراف هو الذي يخلق الانحراف (الوريكات، 2008).

نظرية العود للجريمة:

يعتبر الفرد في نظر علماء الإجرام إذا تكرر منه الفعل حتى لو كان لم يحكم عليه في أفعاله السابقة إي متى تكررت مخالفته وارتكابه للأفعال المحرمة فأنه يعتبر عائداً إلى الجريمة ويظهر اهتمام علماء الإجرام بمن تكرر منهم فعل الجريمة حتى لو لم يحكم عليهم.

نظرية عقدة النقص:

أياً كان النقص ناشئ سواء عن قصور اجتماعي أو عضوي، فإنه يثير الأسى والنقمة على صاحبه، مما يؤدي إلى دخوله بخواطر منفرة ومؤلمة يكون مصيرها بالمجمل الكبت في باطن اللاشعور، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى عقدة النقص، وهناك عدة عوامل تؤدي لنشوء عقدة النقص فيما يخص الأطفال، مثل عدم الاهتمام بتعبيرات الطفل عن إحساساته ورغباته وكذلك آرائه، وحرمانه من إبراز براعته، أو تكليفه بأعمال بعيدة عن طاقته لأجل القيام بها الأمر الذي يؤدي إلى أن يفشل بتحقيقها، أو حتى عند عقد مقارنات ما بينه وبين اخوانه، ففي هذه الحالات يشعر الطفل بنوع من الضعف بالشخصية، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة أنفعالات أليمة، تتماسك بتكرارها وتغوص في اللاشعور، مؤدية إلى عقدة النقص(إبراهيم،٢٠٠٩).

العوامل الموروثة والمكتسبة المؤدية للعود للجريمة:

بين علماء النفس بأن العودة للجريمة مردها لمجموعة من الأسباب يمكن إيجازها على النحو الآتي (العبد الله، ٢٠١١):

أولاً: لأسباب وراثية: وهي تتمثل في الخصائص التي يتم نقلها للأبناء من قبل الآباء أثناء عملية الإخصاب، وبالتالي فهي تتكون عند تكوين الجنين.

ثانياً: أسباب مرتبطة بالعقل الضعيف: وهي تمثل صفات وخصائص المرتبطة بالعقول، فمنهم من يقوموا بارتكاب الجريمة وهم لا يعرفون ما يترتب على هذا السلوك أو ما هي النتائج التي ستعقبه، مثل السرقات والتي توصف بأنها بسيطة والتي لا تحتاج إلى مجهود أو تخطيط، أو مثل التشرد أو التسول.

ثالثاً: النوبات المرتبطة بالصرع : وهي الاضطرابات التي تتم بشكل مؤقت، وسرعان ما تنتهي، ويعود إلى حالته الطبيعية،إلا أنه خلال فترة الصرع فإنه قد يقوم بسلوكيات منحرفة لا يعقل نتيجتها، ومرد الصرع من وجهة نظر علماء النفس تعود لأسباب وراثية أو التهابات أو إصابات في المخ.

رابعاً: النوبات العصبية: إذ قد يوم المريض بارتكاب الكثير من الجرائم الخطيرة مثل القتل وكذلك والسرقة أو التحطيم والحرق، وهرد ذلك يعود إلى دوافع قهرية قد يصعب السيطرة عليها من قبل المريض، كما رده بعض علماء النفس لعقدة النقص، والمتمثلة في الرغبة للتعوض،نتيجة دافع قهري مثل كراهية للسلطة بمظاهرها وأشكالها المختلفة.

خامساً: العدوانية للسلطة: وهي تتمثل بالتكوين النفسي يكون ضد السلطة ويوسمها بالجائرة خالية من العطف والحب والاحترام والتقدير، ويرى السلطة بأنها السبب في شقيانه في نشأته، وما يزيد الطين بلة قيام الوالدين بالعقاب النفسي والبدني والإذلال ووالحرمان،وتعظيم الأخطاء نتيجة للقيام بمخالفات بسيطة.

سادساً: أسباب قهرية : وهي تتمثل في اضطراب قد يكون نفسي يعرف بالوسواس القهري أو العصاب، تتمثل في سيادة فكرة معينة في فكره دون سواها، وبالتالي يشعر بالإرهاق وعدم السيطرة عليها، الأمر الذي يؤدي إلى شعوره بقوة خارجة عن إمكانياته تدفعه لأجل القيامبإيذاء نفسه أو الإلقاء من مكان عالٍ أو القيام بحرق نفسه، وقد يرتد الدافع الإجرامي إلى غيره عندما تدفعه قوة كبيرة لقيام بضرب الغير وإيذائهم وتحطيم وحرق ممتلكاتهم.

وبهذا فإن العود للجريمة مرده في مجمل الأحيان لأسباب نفسية، الحرمان وعقد النفس من أهمها.

وقد ترجع أسباب العود للجريمة لمجموعة من الأسباب الأخرى، والتي هي بعيدة كل البعد عن الجوانب النفسية، وهذه الأسباب يمكن إيجازها على النحو الآتي (الجميلي، ٢٠٠١):

أولاً: الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في البطالة وكذلك الفقر، إذ يرى بعض العلماء بأن النظام الرأسمالي يعتبر من الأسباب الرئيسية في توزيع الثروات بشكل سيء.

ثانياً: العوامل السياسية: وتتمثل في غياب الديمقراطية وحرية التعبير في الآراء، وكذلك ضعف في المشاركة في الأحزاب السياسية.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية: وهي مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية والمرتبطة بشكل أساسي بالأسرة، فهي الأساس في تنشئة الطفل، إذ أن وجود العنف والصراعات الداخلية ما بين الوالدين يؤثر بشكل مباشر على الطفل، كما أن المحيط العائلي يؤثر بشكل أساسي على السلوك الإجرامي.

رابعاً: التشريعات والقوانين : وجدت التشريعات والنصوص القانونية لأجل مجازاة المجرمين، وبهذا انطلقت أن القاعدة الأساسية في العقاب هي " لا جريمة إلا بنص قانوني"، ونظراً لكثرة الجرائم وتعدد المجرمين، بات من الضرورة بمكان العمل على تحديث التشريعات والقوانين بما يتواءم مع مقتضيات ومتطلبات العصر، وهذا ما فعلته الكثير من التشريعات المعاصرة، إلا أنه ونتيجة لتطور الحياة فإنها بحاجة لتحديث بشكل متكرر.

البحوث والدراسات السابقة :

دراسة طالب (٢٠٠٠) والتي وجدت أن هناك العديد من الأسباب لعودة المجرم إلى ارتكاب الجريمة منها ما يتعلق بالضغوطات التي تواجه النزيل بعد الإفراج عنه، والتي منها شعوره بالتحقير الاجتماعي، وبتخلي المجتمع عنه، وإحساسه بالاغتراب عن الواقع، إضافة إلى ذلك نظرة المجتمع السلبية وهذا من شأنه أن يعقد العلاقة ويبعد المسافة بين النزيل وبين الاندماج في المجتمع، فالنقطة السوداء في ملف النزيل أو ما يعرف بالوصمة تشكل عبئا ثقيلاً اجتماعياً ونفسياً يصعب على النزيل تجاوزها.

دراسة صوارخون (٢٠٠٠) هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين البيئة الأسرية وجنوح الأحداث، وحاولت الدراسة وصف وتحليل ظاهرة الجنوح في المجتمع العماني، واشتملت الدراسة على الإحداث المسجلين زمنيا في إصلاحية (منومة) للأحداث في عمان، ولتحقيق نجاح هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي في البحث العلمي وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وكان من أهمها : مساهمة الوضع الاقتصادي للأسرة في انحراف الإحداث، وبينت الدراسة كذلك وجود علاقة بين حجم الأسرة وجنوح الإحداث، وبينت دور تدني المستوى التعليمي للوالدين في هذه الظاهرة، وتبين الدراسة وجود علاقة بين الجنوح وأسلوب العقاب المتبع لدى اسر الإحداث الجانحين، فيما بينت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض أوجه التفكك الأسري وجنوح الأحداث .

دراسة (الحسن، ٢٠٠١)، والتي هدفت إلى التعرف على العلاقة ما بين ارتكاب الجريمة وما بين والتصنيع، وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي، إذ بينت الدراسة بأن الجرائم تزداد في البيئات الصناعية، وتقل في القرية أو في الريف، ومردّ ذلك أن البيئات الصناعية تكون العلاقات الاجتماعية ضعيفة وأقرب إلى الفردية، والفرد أقرب إلى الاســـتقلالية، وبهذا تضـــعف الجماعات المرجعية التي تردعه عن القيام بسلوك غير سوي، بعكس البيئة الصناعية والتي تزخر بالمشاكل الاجتماعية، وتضعف بها الأخلاق والقيم

ويضعف الوازع الديني وبهذا فهو أقرب لارتكاب الجريمة بهذه الأجواء، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين المبادئ والقيم الأخلاقية للأفراد في المناطق الصناعية من خلال المؤسسات العامة والخاصة.

دراسة (الألفي، ٢٠٠٤) هدفت بشكل أساسي إلى التعرف على دور المجتمع المدني بمكافحة مظاهر العدوان الإجرامي عبر الانترنت، إذ أن ظهور أنماط جديدة من الجرائم تنفذ عن بعد دون الحاجة إلى الفعل الفيزيقي بموضوع الجريمة، مثل: غسيل الأموال وتحويلها عبر الانترنت، وسرقة البنوك والحسابات التي لم تعد تتطلب السطو على البنك في موقعه الفعلي، وإنما يمكن أن يكون ذلك الكترونيا بتحويل أرصدة من الحسابات إلى حسابات في دول أخرى. بالإضافة إلى ذلك تطرق الباحث لجرائم الملكيّة الفكريّة والتجسس العسكري الالكتروني.

وهذه الجرائم تتطلب شكلاً جديداً في تفسير الجريمة وفي وسائل الوقايّة والمكافحة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك من يتعامل مع هذه الجرائم بسطحيّة وسلبيّة بطيئة لا تتماشيان مع خطورة المرحلة. والتأكيد على أهميّة نشر الوعي بين أفراد المجتمع بالمخاطر الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة وغيرها الناجمة عن الاستخدامات غير الآمنة للانترنت والكشف عن الآثار السلبيّة الناتجة عن تلك الجرائم، لذلك تضافرت الجهود في مصر لكي يكون هناك دور أهلي تطوعي للعمل ضد مظاهر العدوان الإجرامي عبر الانترنت عن طريق قيام جمعيّة تخضع للقانون المصري، وإعداد الدراسات والبحوث حول الموضوع.

دراســـــة (الخوالدة، ٢٠٠٥)، والتي هدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية للجريمة، وبينت الدراســـــة بأن هناك ارتباط ما بين البطالة وكذلك الفقر في ارتكاب الجريمة، وكذلك زيادة عدد الســـــكان والكثافة في المدن السكنية، وكذلك ضعف في الروابط العائلية والأسرية والضبط الاجتماعي كذلك، وبهذا تحولت الأسرة إلى متصدعة ميالة للجريمة.

دراسة (مداني، ٢٠٠٨) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على البرامج التأهيلية المعتمدة من طرف الإدارة العقابية في السجون الجزائرية، وبيان مدى فاعلية البرامج التأهيلية في تكيف المفرج عنهم اجتماعياً، والوقوف على الصعوبات التي تواجه البرامج التأهيلية في إصلاح وتأهيل السجناء، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي :

- العمل على محو الأمية في أوساط النزلاء ، ومساعدة المتعلمين منهم على إكمال دراستهم .
- ضرورة إنشاء ورشات للتدريب المهني داخل المؤسسة تؤهل النزيل تأهيلاً يتوافق ومتطلبات الحياة العصرية، ويضمن له بعد الإفراج مهنة محترمة تمكنه من العيش الشريف في وسطه الاجتماعي .
- إعطاء فرصة للنزلاء غير الخطرين، وذوي الأسر، وأصحاب الديون منهم، للعمل في بعض المؤسسات الحكومية .
- ضرورة قيام الجمعيات الخيرية بمساعدة أسر النزلاء المحتاجين مادياً ومعنوياً .

كما وركزت هذه الدراسة على جانب دور البرامج التأهيليّة في الحد من ظاهرة العودة إلى الجريمة مرّةً أخرى، ولكنها أغفلت الجانب الشرعي ونظرة الشريعة الإسلامية في منع الجريمة والعودة لها، وهو ما ركزت عليه الدراسة الحاليّة، وأوصت الدراسة بالعمل على إجراء دراسات مرتبطة بالجريمة وأسبابها.

دراسة(الشديفات، والرشيدي،٢٠١٦)، هدفت الدراسة لأجل التعرف على الأسباب المؤثرة في ارتكاب الجريمة بالمجتمع الأردني، وركز بشكل أساسي على العوامل الاجتماعية، وتمثلت عينة الدراسة بـ (١٥٠) من المحكوم عليهم في مراكز التأهيل والإصلاح، وخلصت الدراسة لوجود فروق فيما يخص ارتكاب الجريمة وتكرارها مردها المستوى الاقتصادي والسكن وطبيعته والمستوى المعيشي"الاقتصادي" والعلاقة ما بين أفراد الأسرة، وأوصت الدراسة بضرورة تأمين فرص العمل للمحكوم عليه عند خروجهم من مراكز التأهيل والإصلاح، والاهتمام بالمناطق الكثيفة بالسكان وتوفير كافة الخدمات اللازمة لأجل تحسينها.

دراسة (الخروصي ، ٢٠١٨) وهي بعنوان العوامل المسهمة في العودة إلي الجريمة لدي نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات. وهدفت الدراسة إلى تقصي أهم العوامل المسهمة في العود إلي الجريمة سواء كانت عوامل اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو اقتصادية أو عوامل جسمية، ومن توصيات الدراسة زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين النفسيين والوعاظ في الإدارة العامة للسجون.

تعليق على البحوث والدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها في الدراسة الحالية :

١- استفادة الدراسة الحالية من البحوث والدراسات السابقة في اعداد الإطار النظري وتصميم الاستبيان أداة جمع البيانات.

٢- تتشابه الدراسة الحالية مع البحوث والدراسات السابقة فيما يخص بهدفها في رصد أهم العوامل الرئيسية المؤدية للعود إلي الجريمة.

٣- كما تتشابه الدراسة الحالية مع معظم البحوث والدراسات السابقة في نوع الدراسة ونوع المنهج لأجل تحقيق أهداف الدراسة.

٤- ندرة في البحوث والدراسات التي بحثت عن العوامل المؤدية إلي العود للجريمة في الكويت. والدراسة الحالية تحاول تسليط الضوء على تلك العوامل.

منهجية الدراسة :

نوع الدراسة :

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسة الوصفية / التحليلية والتي تهدف إلي وصف موضوع الدراسة ومتغيراتها وتحليل البيانات التي تم جمعها من الميدان وتحديد أهم العوامل المؤدية للعودة إلي الجريمة ، وتحديد مستوي قدرة أو مقدرة العاملين في المؤسسات الإصلاحية في الكويت في الحدّ من هذه العوامل.

منهج الدراسة :

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي لملائمته لخدمة أهداف الدراسة، وهو المنهج الذي يهدف إلى تطبيق المنهج العلمي لأجل وصف ظاهرة أو سلوك أو مشكلة اجتماعية، والتقييم والمقارنة، ولا يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة فقط، وإنما يتعداه إلى التفسير والتحليل للوصول إلى حقائق عن الظروف القائمة من أجل تطويرها وتحسينها. بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة وارتباطاتها وفقاً لتساؤلات الدراسة وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها(القحطاني وآخرون،٢٠٠١).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات الإصلاحية في الكويت والمتمثلة في (السجن المركزي، السجن العمومي، سجن النساء، مركز تأهيل التائبين)، إذ بلغ عددهم (٢٢) حتي شهر ديسمبر ٢٠١٩ ، حيث تم تطبيق استبيان عليهم جميعاً.

أولاً: النوع أو الجنس:

الجدول رقم (١)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب متغير النوع / الجنس

النوع / الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	١٩	% ٨٦,٤
أنثى	٣	% ١٣,٦
المجموع	**٢٢**	**%١٠٠**

يتضح من الجدول رقم (١) بأن الغالبية العظمي من مجتمع الدراسة من الذكور بنسبة ٨٦,٤ % ، بينما بلغت نسبة الإناث ١٣,٦ % فقط . ويبين الشكل رقم (١) ذلك.

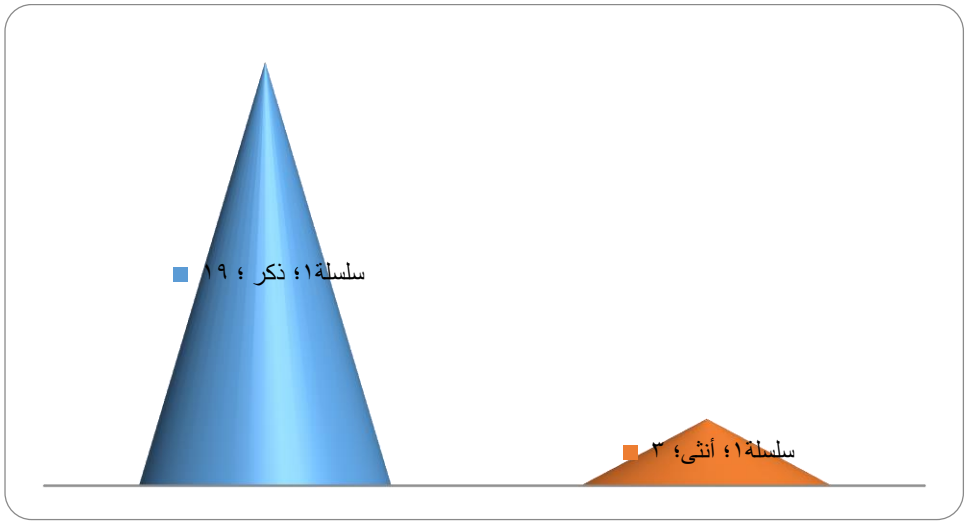

الشكل رقم (١)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب متغير النوع / الجنس

ثانياً: العُمر / السن

الجدول رقم (٢)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير (العُمر / السن) لمجتمع الدراسة

العُمر / السن	التكرار	النسبة المئوية
٣٠ سنة فأقل	٢	% ٩,١
٣١-٤٠ سنة	١٦	% ٧٢,٧
٤١-٥٠ سنة	٣	% ١٣,٦
٥١ سنة فما فوق	١	% ٤,٦
المجموع	**٢٢**	**%100.0**

الجدول رقم (٢) يبين بأن نسبة ذوي الأعمار (٣١- ٤٠ سنة)، هي الأعلى إذ بلغت النسبة (٧٢,٧%)، ومن ثم ذوي الأعمار (٤١-٥٠ سنة) بنسبة بلغت (١٣,٦%)، يليها ذوي الأعمار (٣٠ سنة فأقل)، بنسبة بلغت (٩,١%)، ومن ثمّ ذوي الأعمار(٥١ سنة فما فوق) بنسبة بلغت(٤,٦ %)، كما ويبين الشكل (٢) ذلك.

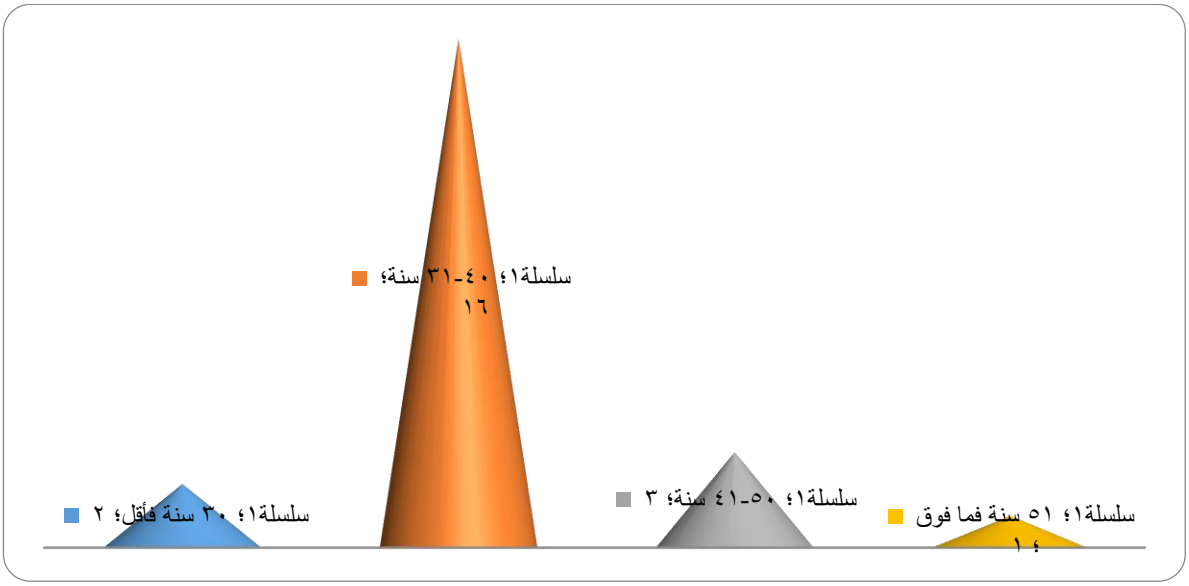

الشكل رقم (٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير العُمر / السن لمجتمع الدراسة

ثالثاً : مكان العمل لمجتمع الدراسة

الجدول رقم (٣)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب متغير مكان العمل لمجتمع الدراسة

مكان العمل	التكرار	النسبة المئوية
السجن المركزي	٣	% ١٣,٦
السجن العمومي	١٢	% ٥٤,٥
سجن النساء	٢	% ٩,١
مركز تأهيل التائبين	٥	% ٢٢,٨
المجموع	**٢٢**	**%١٠٠**

يبين الجدول رقم (٣) أن عدد العاملين لدى الســـجن العمومي، هي الأكبر يليها مركز تأهيل التائبين، ومن ثم السجن المركزي، ومن ثم سجن النساء، هذا ويمثل الشكل رقم (٣) ذلك.

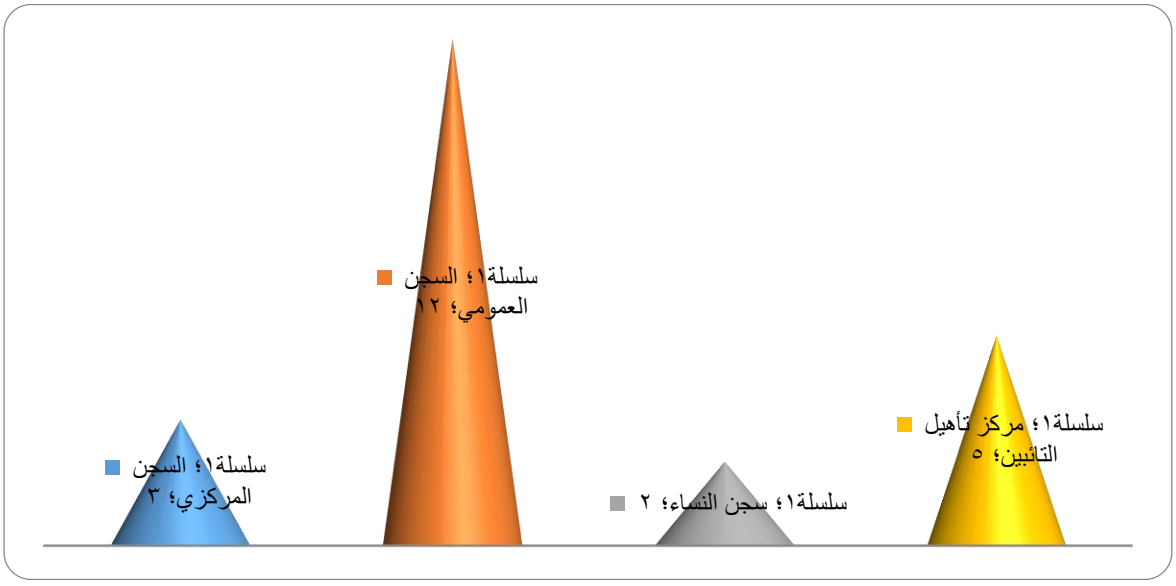

الشكل رقم (٣)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب متغير مكان العمل لمجتمع الدراسة

رابعا : عدد سنوات العمل أو مدة الخبرة في العمل لمجتمع الدراسة

الجدول رقم (٤)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب عدد سنوات العمل أو مدة الخبرة في العمل

الخبرة في العمل	التكرار	النسبة المئوية
سنة – إلى أقل من ٣ سنوات	٢	% ٩,١
٣ سنوات – إلى أقل من ٥ سنوات	٥	% ٢٢,٧
٥ سنوات – إلى أقل من ٧ سنوات	٨	% ٣٦,٤
٧ سنوات – إلى أقل من ٩ سنوات	٤	% ١٨,٢
٩ سنوات فأكثر	٣	% ١٣,٦
المجموع	**٢٢**	**%١٠٠**

الجدول رقم (٤) يوضح بأن النسبة الأعلى هي لذوي الخبرات (٥ سنوات إلى أقل من٧ سنوات) ، إذ بلغت النسبة ٣٦,٤%، يليها (٣ سنوات – إلى أقل من ٥ سنوات) بنسبة بلغت (٢٢,٧%)، ومن ثم ذوي الخبرات (٧ سنوات – إلى أقل من ٩ سنوات) بنسبة بلغت (١٨,٢%)، يليها ذوي الخبرات (٩ سنوات فأكثر) بنسبة بلغت (١٣,٦%)، ومن ثم ذوي الخبرات (سنة إلى أقل من ٣ سنوات) بنسبة بلغت (٩,١%)، هذا ويمثل الشكل رقم (٤) ذلك.

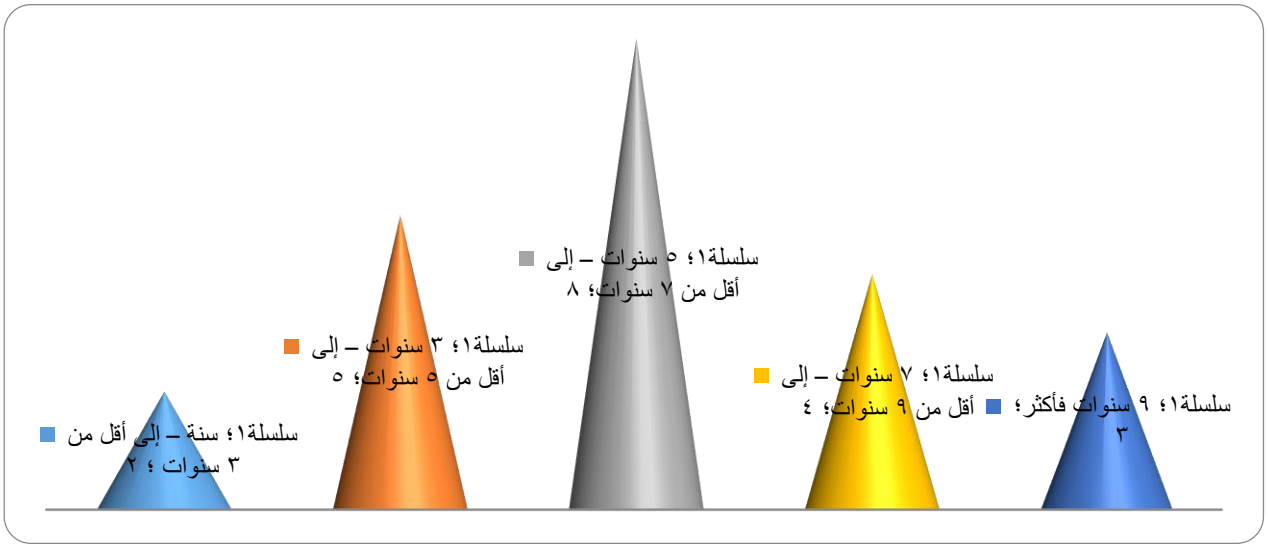

الشكل رقم (٤)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب مدة الخبرة في العمل

أداة الدراسة :

لأجل الحصول على المعلومات والبيانات؛ لتنفيذ مقاصد الدراسة اعتمدت الدراسة على بناء وتطوير استبيان وهي أداة قياسيّة تمّ الاعتماد في بناءها على ضوء أدوات الدراسة في البحوث والدراسات السابقة . هذا وروعي في بناء الاستبيان الدقة والوضوح والبساطة والشمول وسهولة الفهم وجمع البيانات المطلوبة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وللتحقق من مدي صدق أو عدم صدق فروض الدراسة (أبو النصر ، ٢٠١٧).

وبعد إتمام وتطوير الاستبيان تم تصميمه بناءً على نموذج ليكرت (Likert Scale) الخماسي. ولقد تألف من جزئين، اشتمل الجزء الأول على بيانات المعلومات الأولية ، والجزء الثاني اشتمل على فقرات المتعلقة بموضوع الدراسة.

صدق وثبات الدراسة :

ولأجل التعرف على مدى صدق الاستبيان تم عرضها على (٧) محكمين هم أعضاء هيئة تدريس سواء من تخصص خدمة اجتماعية أو علم اجتماع أو علم النفس أو علم الجريمة في جامعة الكويت وجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان وجامعة حلوان بمصر للتأكد من صدق الأداة . وبالفعل قام الباحث بعمل التعديلات والتصليحات التي تم اقتراحها هؤلاء المحكمين.

تم استخدام معادلة (كرونباخ- ألفا) لحساب ثبات الاستبيان ، والجدول رقم (٥) يوضح ذلك:

جدول رقم (٥)

معاملات ثبات التجانس لأداة الدراسة ومجالاتها

الرقم	المجال	ثبات التجانس	عدد الفقرات
١	المجال الأول: الأسباب النفسية	0.8541	٥
٢	المجال الثاني: الأسباب الاقتصادية	0.8563	٥
٣	المجال الثالث: الأسباب الاجتماعية	0.7582	٦
٤	المجال الرابع: الأسباب القانونية والتشريعية	0.7824	٥
المتوسط الكلي		**٠,٨١٢٧٥**	**٢١**

يظهر الجدول رقم (٥) بأن معاملات ثبات الاستقرار والتجانس الخاصة بأداة الدراسة ومجالاتها تعتبر مؤشرات كافية لأغراض اعتماد أداة الدراسة في تطبيقها النهائي، كما ورد في الدراسات السابقة كمعيار للثبات، حيثُ تبين بأن معامل الثبات اكبر من ٦٠%، وبناءً على ذلك تعتبر جميع معاملات الثبات المشار إليها في الجدول (٥) من هذه النسبة، هذا وقد بين (Miller, 2013) Sekaran; U & (&Bougie; R., (2013)، بأنه إذا كان معامل الثبات أكثر من (٦٠%) يعدّ ثبات مرتفع، وبناء على ذلك تعتبر معاملات الثبات هذه الدراسة عالية.

عرض بيانات الدراسة:

تمّ توزيع الاستبيان باليد علي جميع العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت ، وتم جمع الاستبيان باليد مرة أخري بعد اسبوع من تاريخ توزيعه. تضمن الاستبيان درجة الموافقة على كل فقرة مقسمة إلى (٥) فئات، حيث تم إدخال هذه الاستجابات على الحاسوب حسب ما هو مبين في الجدول (٦).

الجدول رقم (٦)

درجة الاستجابة ورمزها

درجة الاستجابــة	الرمــز
موافق بشدة	٥
موافق	٤
محايد	٣
غير موافق	٢
غير موافق بشدة	١

وبناء على الرموز المعطاة للاستجابة تم احتساب المتوسط الحسابي للاستجابات بغرض الحكم على درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وتم الحكم على قيم المتوسط الحسابي لغرض تحديد "درجة الموافقة "، حسب المعادلة التالية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل– الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات.

(٥–١)/٣ =١,٣٣ وبهذا فإن التقدير يمكن إيجازه على النحو الآتي (١–٢,٣٣ منخفض، ٢,٣٤–٣,٦٧ متوسط، ٣,٦٨–٥ مرتفع) .

مناقشة نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة، من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة :

الســـؤال الأول : مـا أهم العوامل المؤدية للعود للجريمة من وجهة نظر العاملين في أقســـام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت ؟

أولا : أهم العوامل المؤدية للعود للجريمـة:

يمكن تلخيص العوامل المؤدية المرتبطة للعود للجريمة من خلال الجداول (٧)، وذلك بالعودة للأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية في الجداول ذوات الأرقام (٨، ٩، ١٠، ١١).

الجدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالسؤال الأول

الفقرة	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
١	المجال الأول: العوامل النفسية	٣,٤١٢٤	١,٤١٢٤	١	متوسطة
٢	المجال الثالث: العوامل الاجتماعية	٣,٤٠٣٢	١,٣٠٢٣	٢	متوسطة
٣	المجال الثاني: العوامل الاقتصادية	٢,٨٩٣٥	١,٣٥٤٣	٣	متوسطة
٤	المجال الرابع: الأسباب القانونية والتشريعية	٢,٣٩٠٣	١,٥١٦٢	٤	متوسطة

المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة على مجالات الدراسة المشار إليها في الجدول (٧) يتبين بأن العوامل النفسية تعد من أهم العوامل المؤدية للعود الجريمة يليها العوامل الاجتماعية ومن ثم الاقتصادية، وأخيراً الأسباب القانونية والتشريعية.

السؤال الثاني : ما قدرة أو مقدرة العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في دولة الكويت في الحدّ من العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة ؟

المجال الأول: عوامل نفسية

الجدول رقم (٨)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة نحو العوامل النفسية

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
١-	العود للجريمة بسبب مكونات الشخصية وتكوينها.	3.3065	1.3860	٣	متوسطة
٢-	العود للجريمة ناتجة عن الإدمان على المخدرات.	3.9032	1.1266	٢	مرتفعة
٣-	العود للجريمة ناتجة عن اضطرابات عقلية نفسية.	3.9194	1.4177	١	مرتفعة
٤-	العود للجريمة مرده السلوك المنحرف.	3.4839	1.4456	٤	متوسطة
٥-	العود للجريمة مردها تقليد سلوك الوالدين والبيئة المحيطة.	2.5000	1.6865	٥	متوسطة
	المجال الكلي	**٣,٤١٢٤**	**١,٤١٢٤**		متوسطة

إن المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة على العبارات فيما يتعلق بالمجال الأول " العوامل النفسية " ما بين (٣,٩١٩٤-٢,٥٠٠٠) ويظهر الجدول (٨) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول المجال

الأول، بلغ (٣,٤١٢٤) "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (١,٤١٢٤)، وان الفقرة (٣) حصلت على أعلى متوسط حسابي (٣,٩١٩٤) وبانحراف معياري مقداره (١,٤١٧٧) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " العود للجريمة ناتجة عن اضطرابات عقلية نفسية " تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة (٢) والتي نصها " العود للجريمة ناتجة عن الإدمان على المخدرات "، والذي بلغ (٣,٩٠٣٢) بانحراف معياري مقداره (١,١٢٦٦). وفيما يخص الفقرة (٥) والتي نصها " العود للجريمة مردها تقليد سلوك الوالدين والبيئة المحيطة"، كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (٢,٥٠٠٠) بانحراف معياري مقداره (١,٦٨٦٥) (بدرجة متوسطة).

المجال الثاني: العوامل الاقتصادية

الجدول رقم (٩)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة نحو العوامل الاقتصادية

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
٦-	العود للجريمة ناتجة لعدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.	2.4677	1.4679	٥	متوسطة
٧-	العود للجريمة ناتج عن العوز وللفقر.	3.5806	1.3736	١	متوسطة
٨-	العود للجريمة مردها للبطالة.	3.3387	1.2924	٢	متوسطة
٩-	العود للجريمة ناتجة عن زيادة الأعباء المادية.	2.5484	1.3870	٣	متوسطة
١٠-	العود للجريمة ناتجة عن ظروف العمل القاسية.	2.5323	1.2508	٤	متوسطة
المجال الكلي		**٢,٨٩٣٥**	**١,٣٥٤٣**		متوسطة

تباينت المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمجال الثاني "العوامل الاقتصادية " ما بين (٣,٥٨٠٦- ٢,٤٦٧٧) ويظهر الجدول (٩) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول المجال الثاني، بلغ (٢,٨٩٣٥)، "بدرجة مرتفعة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (١,٣٥٤٣)، وان الفقرة (٧) حصلت على أعلى متوسط حسابي (٣,٥٨٠٦) وبانحراف معياري مقداره (١,٣٧٣٦) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " العود للجريمة ناتج عن العوز وللفقر " تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة (٨) والتي نصها " العود للجريمة مردها للبطالة " والذي بلغ (٣,٣٣٨٧) بانحراف معياري مقداره (١,٢٩٢٤). وفيما يتعلق بالفقرة (٦) والتي نصها " العود للجريمة ناتجة لعدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية " كان

متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (٢,٤٦٧٧) بانحراف معياري مقداره (١,٤٦٧٩) (بدرجة متوسطة).

المجال الثالث: العوامل الاجتماعية

الجدول رقم (١٠)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لإجابات أفراد العينة نحو " العوامل الاجتماعية "

الفقرة	العبـارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
١١-	الإهمال وعدم المتابعة من قبل الوالدين للأبناء.	2.7903	1.3567	٦	متوسطة
١٢-	العود للجريمة سلوك تناقله وتعلمه من الوالدين.	3.5323	1.2508	٣	متوسطة
١٣-	تدني المستوى الثقافي للوالدين .	3.3065	1.3860	٥	متوسطة
١٤-	رفاق السوء لها دور رئيس في العود للجريمة.	3.4032	1.3115	٤	متوسطة
١٥-	الحرمان والإهمال العاطفي من قبل الوالدين للأبناء.	3.7258	1.2953	١	متوسطة
١٦-	أماكن السكن الغير صحية والبيئة المحيطة .	3.6613	1.2139	٢	متوسطة
المجال الكلي		**٣,٤٠٣٢**	**١,٣٠٢٣**		**متوسطة**

إن المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمجال الثالث" العوامل الاجتماعية" تراوحت ما بين (٣,٧٢٥٨-٢,٧٩٠٣) ويظهر الجدول (١٠) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول المجال الثالث، بلغ (٣,٤٠٣٢)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (١,٣٠٢٣)، وان الفقرة (١٥) حصلت على أعلى متوسط حسابي (٢,٧٢٥٨) وبانحراف معياري مقداره (١,٢٩٥٣) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " الحرمان والإهمال العاطفي من قبل الوالدين للأبناء " تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة (١٦) والتي نصها " أماكن السكن الغير صحية والبيئة المحيطة " والذي بلغ (٣,٦٦١٣) بانحراف معياري مقداره (١,٢١٣٩). وفيما يخص بالفقرة (١١) والتي نصها " الإهمال وعدم المتابعة من قبل الوالدين للأبناء" كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (٢,٧٩٠٣) بانحراف معياري مقداره (١,٣٥٦٧) (بدرجة متوسطة).

المجال الرابع: الأسباب القانونية والتشريعية

الجدول رقم (١١)

الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد العينة نحو (الأسباب القانونية والتشريعية)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
١٧-	إصـــــدار العفو العـام في الكثير من الجرائم.	1.8387	1.3931	٥	منخفضة
١٨-	انعــدام القوانين الراميــة للإصـــــلاح والتأهيل داخل السجون.	2.1290	1.4540	٤	منخفضة
١٩-	العقوبة غير رادعة.	2.9516	1.5410	١	متوسطة
٢٠-	عدم وجود تطوير وتحديث للتشــريعات القانونية.	2.6935	1.5638	٢	متوسطة
٢١-	انعــدام التثقيف والتعليم للإصـــــلاح والتأهيل داخل السجون.	2.3387	1.6291	٣	متوسطة
المجال الكلي		**٢,٣٩٠٣**	**١,٥١٦٢**		**متوسطة**

تراوحت المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمجال الرابع"الأسباب القانونية والتشريعية " ما بين (٢,٩٥١٦-١,٨٣٨٧) ويظهر الجدول رقم (١١) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة فيما يخص مجال الأسباب القانونية والتشريعية، بلغ (٢,٣٩٠٣)، "بدرجة متوسطة" وأن الانحراف المعياري العام بلغ (١,٥١٦٢)، وأن الفقرة (١٩) حصلت على أعلى متوسط حسابي (٢,٩٥١٦) وبانحراف معياري مقداره (١,٥٤١٠) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " العقوبة غير رادعة "، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (٢٠) والتي نصها " عدم وجود تطوير وتحديث للتشريعات القانونية " والذي بلغ (٢,٦٩٣٥) بانحراف معياري مقداره (١,٥٦٣٨). وفيما يتعلق بالفقرة رقم (١٧) والتي نصها " إصدار العفو العام في الكثير من الجرائم " كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (١,٨٣٨٧) بانحراف معياري مقداره (١,٣٩٣١) (بدرجة منخفضة).

اختبار فروض الدراسة :

١-توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير النوع / الجنس (ذكر، أنثى)

الجدول رقم (١٢)

نتائج اختبار (Independent Samples T-Test)

لفحص دلالة الفروق فيما يخص متغير النوع / الجنس

النوع / المجال	ذكر (ن = ١٩)		أنثى (ن = ٣)		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المجال الأول: عوامل نفسية	٣,٣٢٣	١,١٣٣	٣,٥٩١	٠,٩٣٣٢	٠,٩٥٨	٠,٤٤٠
المجال الثاني: عوامل الاقتصادية	٢,٨٥٦	٠,٥٧٨	٢,٩٥٦	٠,٤٢١٩	٠,٧٢٣	٠,٢٥٦
المجال الثالث: عوامل اجتماعية	٣,٣٩٧	١,٠٩٠	٣,٤١٣	١,٠٤١٩	٠,٠٥٥	٠,٩٥٨
المجال الرابع: الأسباب القانونية والتشريعية	٢,٤٣٥	٠,٦٥٣	٢,٣١٣	٠,٨٥٨	٠,٦٣٥	٠,١٤٩

نتائج الجدول رقم (١٢) تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة لقيمة (t) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين اتجاهات الذكور والإناث عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)(للأسباب المؤدية للعود للجريمة "أسباب نفسية، اقتصادية،اجتماعية قانونية وتشريعية")، وفقاً لإجابات وتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية)، إذ أن الأسباب المؤدية للعود للجريمة متشابهة ما بين الجنسين إلى حد بعيد.

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير عُمر أو سن مجتمع الدراسة .

الجدول رقم (١٣)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق نحو (عُمر أو سن مجتمع الدراســة)

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
المجال الأول: أسباب نفسية	بين المجموعات	.026	٢	.013	٠,١٠	٠,٩٠
	داخل المجموعات	20.763	١٩	.131	١	٤
	المجموع	20.790	٢١			
المجال الثاني: الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	.043	٢	.021	٠,١٠	٠,٩٠
	داخل المجموعات	32.772	١٩	.207	٣	٢
	المجموع	32.815	٢١			
المجال الثالث: أسباب اجتماعية	بين المجموعات	.069	٢	.035	٠,٢٠	٠,٨١
	داخل المجموعات	26.378	١٩	.167	٨	٢
	المجموع	26.447	٢١			
المجال الرابع: الأسباب القانونية والتشريعية	بين المجموعات	.253	٢	.127	٠,٦٧	٠,٥١
	داخل المجموعات	29.595	١٩	.187	٦	٠
	المجموع	29.849	٢١			

يُلاحظ من قيم معاملات مستوى الدلالة المشار إليها في الجدول (١٣) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة "أسباب نفسية، اقتصادية، اجتماعية، قانونية وتشريعية"وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير عُمر أو سن مجتمع الدراســة.

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير مكان عمل الأخصائي الاجتماعي.

الجدول رقم (١٤)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق نحو (مكان عمل الأخصائي الاجتماعي)

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
المجال الأول: أسباب نفسية	بين المجموعات	3.433	٢	.858	.745	٠,٢٤٥
	داخل المجموعات	65.616	١٩	1.151		
	المجموع	69.048	٢١			
المجال الثاني: الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	3.267	٢	.817	3.446	٠,٦٢١
	داخل المجموعات	13.511	١٩	.237		
	المجموع	16.777	٢١			
المجال الثالث: أسباب اجتماعية	بين المجموعات	3.196	٢	.799	.692	٠,٦٥٤
	داخل المجموعات	65.834	١٩	1.155		
	المجموع	69.030	٢١			
المجال الرابع: الأسباب القانونية والتشريعية	بين المجموعات	1.981	٢	.495	.920	٠,٥٤٢
	داخل المجموعات	30.693	١٩	.538		
	المجموع	32.674	٢١			

تظهر قيم معاملات مستوى الدلالة المشار إليها في الجدول (١٤) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة "أسباب نفسية، اقتصادية، اجتماعية قانونية وتشريعية"وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير مكان عمل الأخصائي الاجتماعي.

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير عدد سنوات العمل أو مدة الخبرة في العمل :

الجدول رقم (١٥)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق نحو (عدد سنوات العمل أو مدة الخبرة في العمل)

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
المجال الأول: أسباب نفسية	بين المجموعات	.214	٢	.071	٠,٥٤٥	٠,٦٥٢
	داخل المجموعات	20.575	١٩	.131		
	المجموع	20.790	٢١			
المجال الثاني: الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	.228	٢	.076	٠,٣٦٦	٠,٧٧٨
	داخل المجموعات	32.587	١٩	.208		
	المجموع	32.815	٢١			
المجال الثالث: أسباب اجتماعية	بين المجموعات	.445	٢	.148	٠,٨٩٥	٠,٤٤٥
	داخل المجموعات	26.002	١٩	.166		
	المجموع	26.447	٢١			
المجال الرابع: الأسباب القانونية والتشريعية	بين المجموعات	.234	٢	.078	٠,٤١٣	٠,٧٤٤
	داخل المجموعات	29.615	١٩	.189		
	المجموع	29.849	٢١			

من خلال الجدول (١٥) يتبين لنا بأن قيم وأرقام معاملات مستوى الدلالة لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة "أسباب نفسية، اقتصادية، اجتماعية قانونية وتشريعية، وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير عدد سنوات العمل أو مدة الخبرة في العمل.

أهم نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة، من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

الســـؤال الأول : مـا أهم العوامل المؤدية للعود للجريمة من وجهة نظر العاملين في أقســـام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت ؟

تشير نتائج التحليل الإحصائي المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة على المجالات بأن العوامل النفسية تعتبر من أهم العوامل المؤدية للعود الجريمة يليها العوامل الاجتماعية ومن ثم الاقتصادية، وأخيراً الأسباب القانونية والتشريعية.

السؤال الثاني : ما مقدرة العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في دولة الكويت في الحدّ من الأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة؟

سيتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التعرف على (الأوساط الحسابية) و (الانحرافات المعيارية) المتعلقة بفقرات الاستبيان، هذا ويمثل الجدول رقم (١٦) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

الجدول رقم (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالتساؤل الثاني"

الفقرة	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
١	المجال الأول: العوامل النفسية	٣,٤١٢٤	١,٤١٢٤	١	متوسطة
٢	المجال الثاني: العوامل الاقتصادية	٢,٨٩٣٥	١,٣٥٤٣	٣	متوسطة
٣	المجال الثالث: العوامل الاجتماعية	٣,٤٠٣٢	١,٣٠٢٣	٢	متوسطة
٤	المجال الرابع: الأسباب القانونية والتشريعية	٢,٣٩٠٣	١,٥١٦٢	٤	متوسطة
المجال الكلي		**٣,٠٢٤٨**	**١,٣٩٦٣**		**متوسطة**

يلاحظ بأن مقدرة العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت في الحدّ من الأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة عوامل نفسية، اقتصادية،اجتماعية قانونية وتشريعية" كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٠٢٤٨)، بانحراف معياري مقداره (١,٣٩٦٣)، ويمكن تأويل تلك النتيجة للجهود التي تقوم ببذلها الجهات المختصة، لذا يجب تحسين بذل المزيد من الجهود للحدّ من الأسباب المؤدية إلى العود للجريمة، وهذه النتيجة تتطابق دراسة (مداني، ٢٠٠٨)، إذ بينت بأن مستويات وفاعليات البرامج التأهيلية كانت متوسطة.

اختبار فروض الدراسة :

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي(ذكر، أنثى)

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة لقيمة (t) عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) بين اتجاهات الذكور والإناث عند مستوى (α ≤ ٠,٠٥)(للأسباب المؤدية للعود للجريمة "أسباب نفسية، اقتصادية،اجتماعية قانونية وتشريعية")، وفقاً لإجابات وتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية).

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير العمر أو السن لمجتمع الدراسة

تظهر بيانات التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة"أسباب نفسية، اقتصادية، اجتماعية قانونية وتشريعية" وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير العمر أو السن لمجتمع الدراسة.

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير مكان عمل الأخصائي الاجتماعي

تظهر بيانات التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة"أسباب نفسية، اقتصادية،اجتماعية قانونية وتشريعية" وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير مكان عمل الأخصائي الاجتماعي.

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير عدد سنوات العمل أو مدة الخبرة في العمل

تظهر بيانات التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) إحصائية للأسباب المؤدية للعود إلى الجريمة"أسباب نفسية، اقتصادية،اجتماعية قانونية وتشريعية" وفقاً لاستجابات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية تُعزى لمتغير عدد سنوات العمل أو مدة الخبرة في العمل.

ثانياً: توصيات الدراســة :

في ضوء النتائج السابقة، فإن الدراسة توصي بالآتي:

١- تحسين وتوعية الأسر، والتركيز على التنشئة الاجتماعية المتكاملة والتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي لأجل المحافظة على المعايير والقيم الدينية والاجتماعية.

٢- تحسين أساليب التربية والرعاية السلمية للأبناء بكافة المراحل المختلفة للشباب، والتركيز على التنشئة الحسنة، العطف والحب وكذلك الاحترام سمتها.

٣- تحسين البيئة والسكن، والحدّ من الاكتظاظ في المدن ،وتوفير كافة الخدمات اللوجستية والترفيهية والصحية، والتركيز على المناطق الشعبية والفقيرة لكي لا تكون بيئة حاضنة لاقتراف الجرائم والانحراف.

٤- زيادة الاهتمام بخدمات الرعاية اللاحقة أو التتبعية لمساعدة المفرج عنهم من التوافق مع المجتمع مرة أخري وعدم العودة إلي الجريمة مرة أخري.

٥- التعرف على أسباب البطالة، ومحاولة وضع حلول لها.

٦- زيادة التوعية بأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين، وتجنب ارتكاب الجرائم مرة أخري لما لها من تأثير سلبي على مستقبل الشخص المفرج عنه.

٧- ضرورة إجراء أبحاث جديدة في مجال العوامل المؤدية للعودّ إلى الجريمة.

٨- من المؤمل أن تؤخذ النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بعين الاعتبار، عند وضع استراتيجيات مرتبطة بالحدّ من الجريمة والعودة لها.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم، أكرم، (٢٠٠٩)، **علم النفس الجنائي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان.

٢- أبو النصر ، مدحت محمد (٢٠١٧) ، **مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية** ، المجموعة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة.

٣- أبو النصر ، مدحت محمد (٢٠١٩) ، **الدفاع الاجتماعي** ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة.

٤- الألفي، محمد، (٢٠٠٤)، **دور المجتمع المدني في مكافحة مظاهر العدوان الإجرامي عبر الانترنت**، منشورات جمعيّة حمايّة المواطن من جرائم الانترنت، القاهرة.

٥- الجميلي، فتحية (٢٠٠١)، **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**، المكتبة الوطنية ، عمان.

٦- الخروصي ، طلال بن ناصر (٢٠١٨) . " العوامل المسهمة في العود إلي الجريمة لدي نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات " ، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية** ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، القاهرة : أبريل.

٧- الخوالدة، محمد (٢٠٠٥)، **التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة**، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

٨- السدحان، عبد الله (١٩٩٦)، " أسباب العود للجريمة " ، **مجلة التعاون**،العدد ٤٢.

٩- السعيد، كامل (٢٠٠٠). **شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني**، عمان.

١٠- الشديفات والرشيدي، أمين، منصور (٢٠١٦)، العوامل الاجتماعية المؤثرة بارتكاب الجريمة بالمجتمع الأردني، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ٤٣، ملحق ٥ ، عمان.

١١- العبد الله، نوري (٢٠١١)، **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة**، جامعة الأنبار : العراق.

١٢- العوران، حسن سلامة (٢٠١٠) ، " شغب السجون في الأردن دراسة تحليلية " . **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، ٢٥ (٢)، عمان.

١٣- العيسوي، عبد الرحمن محمد (٢٠٠٤) . **اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

١٤- القحطاني والعامري معدي والعمر، سالم، احمد، معدي، بدران (٢٠٠١). **مناهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات على,spss** ، المطابع الوطنية الحديثة، الرياض.

١٥- المجالي،نظام توفيق (٢٠٠٠) . شرح قانون العقوبات، القسم العام، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع ، عمان.

١٦- المرصفاوي، حسن (١٩٧٣) .**الجريمة والعقاب في مصر**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

١٧- المغضيب، عبدالله عبد الرحمن (٢٠٠٤) ، **دور القطاع الخاص في رعاية أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية**. رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

١٨- الوريكات، عايد، (٢٠٠٨)، **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

١٩- بدوي ،عبد الرحمن عبدالله(٢٠٠٣).**التوزيع المكاني للجريمة في الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان**، رسالة ماجستير منشورة ،قسم العلوم الاجتماعية ،اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

٢٠- جابر،محمد مدحت (٢٠٠٦) . مسرح الجريمة :منظور جغرافي لدعم دور الشرطة، **مجلة العلوم الاجتماعية**،المجلد ٣٠، العدد ١ ، الكويت .

٢١- شفيق، محمد (١٩٩٦) . **المخدرات والمجتمع**، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة .

٢٢- صوارخون، حامد(٢٠٠٠)، **البيئة الأسرية وجنوح الأحداث**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

٢٣- طالب، أحسن مبارك (٢٠٠٠) ، المجرم السجن المجتمع. **مجلة الفكر الشرطي** ، ٨ (٤)، الشارقة.

٢٤- غانم، عبدالله عبد الغني (١٩٩٩) ، **أثر السجن في سلوك النزيل**، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٢٥- محيا،ناصر بن متعب.(٢٠٠٣)،**العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة** .رسالة ماجستير منشورة ،قسم العلوم الشرطية ،اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٢٦- مداني، مداني، (٢٠٠٨) **أثر البرامج التأهيلية في الحد من ظاهرة العود**، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة الجزائر ، الجزائر.

٢٧- نجم، محمد صبحي (٢٠٠١). **قانون العقوبات، النظرية العامة للجريمة**، ط٣، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Bright, S, Bishop, B, Kane, R, Marsh, A, Barrat, M., (2013), Kronic hysteria: Exploring the intersection between Australian synthetic cannabis

legislation, the media, and drug-related harm, ***Drug Policy Journal****, 24 (3): 231-237.*

2- *Erkowitz, E., Henry, . T., Veeraraghavan, S. Staton, G., (2015),Pulmonary Effects of Synthetic Marijuana: Chest Radiography and CT Findings,* ***American Journal of Roentgenology*** *, 14 (204): 750-757.*

3- *Miller, D (2013)* ***Measurement by the physical educator , Why and Low,*** *(3rd. ed.) Indianapolis, Indiana, WM. C. Brown Communication, INC.*

4- *Pamela Davies, Peter Francis and Chris Greer, (2007),* ***Victims, Crime and Society****,SAGE Publications book.*

5- *Sekaran, U. & Bougie, R. (2013).* ***Research Methods For Business: A Skill –Building Approach,*** *6^{th}. ed., John Wiley & Sons.*